

## أثر عرض النقود والإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962 – 2024)

علي عبدالسلام الجروشي

عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة مصراتة

[alialjroushi@eps.misuratau.edu.ly](mailto:alialjroushi@eps.misuratau.edu.ly)

عبدالله محمد اشكاب

عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة مصراتة

[a.eshkab@eps.misuratau.edu.ly](mailto:a.eshkab@eps.misuratau.edu.ly)

تاريخ النشر: 2025.02.14

تاريخ القبول: 2025.02.09

تاريخ الاستلام: 2024.12.29

### الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل أثر عرض النقود والإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة الممتدة من عام 1962 إلى عام 2024، ولتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد المنهج التجريبي الكمي وذلك من خلال استخدام أساليب القياس الاقتصادي عبر تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag (ARDL). أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في المديين القصير والطويل، كما أن تأثير عرض النقود كان إيجابياً ومعنوياً على المستوى العام للأسعار حسب المتوقع اقتصادياً، في حين كانت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والمستوى العام للأسعار خلال نفس الفترة الزمنية علاقة سلبية وذات دلالة إحصائية وغير متوافقة مع النظرية الاقتصادية، ويمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الليبي والتطورات والتغيرات التي شهدتها خلال فترة الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الليبي، المستوى العام للأسعار، الإنفاق الحكومي، عرض النقود.

### The Impact of Money Supply and Government expenditures on the General Price Level in the Libyan Economy, During the Period(2024–1962)

Abdallah Mohamed Eshkab

Faculty of Economics and Political Science- Misurata University

[a.eshkab@eps.misuratau.edu.ly](mailto:a.eshkab@eps.misuratau.edu.ly)

Ali Abdalsalam Aljroushi

[alialjroushi@eps.misuratau.edu.ly](mailto:alialjroushi@eps.misuratau.edu.ly)

### Abstract:

The study aimed to measure and analyse the impact of money supply and government expenditures on the general price level in the Libyan economy, using annual data from 1962 to 2024. To achieve this goal, the quantitative approach was adopted by using econometric methods through the application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model.

The results showed an equilibrium relationship between the study variables in the short and long run. Furthermore, the impact of money supply on the general price level was positive and significant, as expected, while government expenditures had a negative and statistically significant relationship with the general price level during the same period, a result that contradicts economic theory. This can generally be attributed to the nature of the Libyan economy and the changes that occurred during the study period.

**Keywords:** Libyan Economy, General Price Level, Government Expenditures, Money Supply.

## 1. الإطار العام للدراسة:

### 1.1 مقدمة:

يعد ارتفاع المستوى العام للأسعار، والذي يُعرّف في الأدب الاقتصادي بالتضخم، من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه معظم اقتصاديات دول العالم؛ سواء المتقدمة منها أو النامية، وهو يشكل تحدياً دائماً لمتخذ القرار وصناع السياسات الاقتصادية لما له من آثار غير مرغوبة على معدلات النمو الاقتصادي والنشاط الاقتصادي بشكل عام، كما أنه يسهم في عرقلة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وهذا بدوره يخلق صعوبات حقيقية أمام صياغة وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى هذا الأساس فإن التضخم يمثل أحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي يتم وضعها في الحساب عند استخدام السياسات الاقتصادية ووضع الخطط الاقتصادية، نظراً للعديد من الآثار السلبية التي تسببها هذه الظاهرة في الاقتصاد، فهو يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل الحقيقي والذي بدوره يقود إلى انخفاض وتدني مستوى المعيشة للفرد، ويسهم في زيادة المشاكل الأخرى كال فقر والبطالة، وانتشار الفساد، وارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي؛ ونتيجة لذلك يمكن القول بأن هذه الآثار جعلت منه مشكلة اقتصادية تسعى الحكومات إلى علاجها والتخفيف من آثارها، حيث تسعى الدول إلى محاولة التحكم في هذه الظاهرة وضبط معدلاتها عند مستويات معتدلة باستخدام السياسات الاقتصادية المناسبة.

ويزخر الأدب الاقتصادي بالعديد من النظريات والدراسات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم وأسبابها وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي، فوفقاً للنظرية الكنزوية فإن التضخم يحدث بسبب تجاوز الطلب الكلي العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل للاقتصاد، مما يؤدي إلى حدوث ضغوطاً زائدة للطلب تعرف بالفجوة التضخمية، وتفترض هذه النظرية أن ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي العائلي أو الاستثمار الخاص أو الإنفاق الحكومي يمكن أن يسهم في حدوث ارتفاع في الأسعار، وتؤكد وجهة النظر الكنزوية دور العوامل المتعلقة بالإنفاق الكلي وخصوصاً الإنفاق الحكومي في تشكيل اتجاهات التضخم، وتقدم تفسيرات وتوضيحات حول دور وتأثير الإنفاق الكلي داخل الاقتصاد من خلال السياسة المالية (Jackson, Abraham, 2024).

في حين ترى النظرية الكلاسيكية القائمة على نظرية كمية النقود، بأن كمية النقود المطلوبة لتسوية المعاملات تعتمد على حجم المعاملات - وبالتالي على الناتج الحقيقي والأسعار (أي الناتج الاسمي)، وعليه فإن زيادة عرض النقود عن مستوى الناتج الحقيقي من السلع والخدمات سوف يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار عندما يكون الاقتصاد في حالة التوظيف الكامل (الموارد الإنتاجية مستخدمة بالكامل) بحيث لا يمكن زيادة الناتج، وترتكز النظرية الكمية للنقود على دور عرض النقود في تفسير ظاهرة التضخم وأهمية

السياسة النقدية، حيث يرى فريدمان (1963) بأن التضخم ظاهرة نقدية بحثة ( Moosa, Saad & Khatatbeh, 2023).

نتيجة لذلك، ومن خلال ما شهده الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة من أحداث أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على المستوى العام للأسعار، تأتي هذه الدراسة في إطار التعرف على أثر عرض النقود والإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2024).

## 2.1 المشكلة البحثية:

نظراً لما يسببه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار من آثار سلبية عديدة على الوضع الاقتصادي الكلي بشكل عام ومستوى المعيشة للفرد بشكل خاص، وحيث أن أحد أهم أهداف السياسات الاقتصادية -المالية والنقدية والتجارية- هو تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار باعتباره أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي والنقدي، ومن خلال ما تم عرضه حول الدور الذي يلعبه كل من الطلب الكلي - من وجهة النظر الكنزوية- والدور الذي يلعبه عرض النقود- وفقاً للنظرية الكمية للنقود- في التأثير على مستوى الأسعار وتحقيق حالة الاستقرار، فإن دراسة أثر هذين المتغيرين على المستوى العام للأسعار يأتي في إطار تقييم دور السياسات الاقتصادية المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

إن المتتبع لوضع الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2024) يلاحظ حدوث العديد من التطورات والتغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي، والتي أدت إلى حدوث تقلبات في المستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي وخصوصاً خلال السنوات الأخيرة (اشكاب وعليلش، 2024) و(اشكاب والفضيل، 2024)، حيث بلغ متوسط معدل التضخم 7.5% سنوياً خلال الفترة (2012-2024) بأسعار سنة 2008، وهو معدل مرتفع يدل على وجود حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي يعاني منها الاقتصاد الليبي، وقد ترافق هذا الارتفاع مع وجود ارتفاع في كل من الإنفاق الحكومي وعرض النقود بالمفهوم الضيق، حيث بلغ متوسط معدل نمو الإنفاق الحكومي 22.1% سنوياً، ونمو عرض النقود بالمفهوم الضيق 9.1% سنوياً خلال الفترة المذكورة<sup>(\*)</sup>، وهي معدلات مرتفعة لها انعكاساتها على المستوى العام للأسعار واستقرار الاقتصاد الكلي.

من خلال ما سبق يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

ما هو أثر عرض النقود بالمفهوم الضيق والإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2024)؟

<sup>(\*)</sup> تم حساب متوسط نمو المتغيرات من قبل الباحثان بناءً على البيانات المتاحة من مصادرها الرسمية المتمثلة في (منشورات مصرف ليبيا المركزي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، ووزارة التخطيط الليبية).

### 3.1 فرضية الدراسة:

من خلال ما تقدم يمكن صياغة الفرضية الرئيسية للدراسة، كما يلي:

هناك أثر لعرض النقود بالمفهوم الضيق والإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.

ومن خلال الفرضية الرئيسية وطبيعة العلاقة المتوقعة وفق النظرية الاقتصادية يمكن اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

- يؤثر عرض النقود بالمفهوم الضيق إيجابياً في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.
- يؤثر الإنفاق الحكومي إيجابياً في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.

### 4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر عرض النقود والإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2024).

### 5.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تتناول أحد أهم المؤشرات الاقتصادية وهو المستوى العام للأسعار والذي يمثل ارتفاعه وجود مشكلة اقتصادية ذات آثار سلبية على الاقتصاد المحلي وهي ظاهرة التضخم، كما أن استقرار المستوى العام للأسعار يمثل أحد أهم الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي فإن تحديد أثر كل من الإنفاق الحكومي والذي يمثل جانب السياسة المالية، وعرض النقود والذي يمثل جانب السياسة النقدية، على المستوى العام للأسعار يساعد في توفير معلومات علمية لصناع السياسات الاقتصادية في ليبيا، الأمر الذي يساهم في اتخاذ السياسات والإجراءات المناسبة بشأن إدارة عرض النقود والإنفاق الحكومي لتحقيق استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي.

### 6.1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام أساليب القياس الاقتصادي لقياس أثر عرض النقود والإنفاق الحكومي على المستوى العام للأسعار.

## 7.1 متغيرات الدراسة:

من خلال ما تناولته النظريات الاقتصادية، وما تناولته الدراسات السابقة حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود يمكن بناء نموذج التحليل القياسي وفقا للمتغيرات الموضحة كما يلي:



حيث تم اعتماد كل من عرض النقود بالمفهوم الضيق (\*) والإنفاق الحكومي كمتغيرين رئيسيين يؤثران على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2024).

## 2. عرض ملخص للدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود والتضخم في الاقتصاديات المختلفة، وبالرغم من تنوع المنهجيات المستخدمة في تلك الدراسات إلا أن معظم هذه الدراسات اتبعت المنهج التجريبي الكمي باستخدام أساليب القياس الاقتصادي، حيث اعتمدت معظم هذه الدراسات على أساليب تحليل السلاسل الزمنية ونماذج الانحدار ونماذج القياس الاقتصادي البيزي Bayesian econometric approach في قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المختلفة، مع وجود بعض الدراسات التي اعتمدت التحليل النظري باستخدام المقاييس والمؤشرات واتجاهات تطور المتغيرات، وقد تباينت هذه الدراسات في النتائج التي توصلت إليها من حيث طبيعة ونوع العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود والتضخم.

## 1.2 دراسات على الاقتصاد الليبي:

فيما يخص الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي وعرض النقود والتضخم (معدل التغير في المستوى العام للأسعار) في الاقتصاد الليبي، فإن هذه الدراسات توصلت إلى نتائج متباينة حول العلاقة بين هذه المتغيرات حيث أن بعض الدراسات تؤكد وجود علاقات طردية، إلا أن دراسات

(\*) بيانات عرض النقود بالمفهوم الضيق لعام 2024 متاحة حتى 30 / 09 / 2024.

أخرى تقدم نتائج متباينة أو تنفي وجود علاقات ذات دلالة إحصائية. وهو ما يشير إلى الحاجة لمزيد من الدراسات والبحث لفهم العلاقة بين هذه المتغيرات بشكل أفضل في الاقتصاد الليبي.

بعض الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في ليبيا تؤكد على وجود أثر للإنفاق الحكومي على التضخم، حيث تشير دراسة (الجبو، 2023) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وسببية Toda and Yamamoto إلى وجود أثر إيجابي لعرض النقود على التضخم في الأجل الطويل بالرغم من عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين في الأجل الطويل، في حين وجدت دراسة (عبد الله، 2022) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR أن صدمات الإنفاق العام تؤثر على التضخم بشكل طردي في الأجل القصير فقط، كذلك توصلت دراسة (بدر، 2018) باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ VECM وسببية جرانجر Granger إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، وأن هناك علاقة سببية أحادية طرفية في الأجل الطويل تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم، بالرغم من عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين في الأجل القصير.

في حين أن نتائج دراسة (عليش، 2023) تشير إلى عدم معنوية أثر الإنفاق العام على التضخم في الأجل الطويل، ووجود أثر سلبي محدود (علاقة عكسية) بين الإنفاق العام والتضخم في الأجل القصير، وتوصلت دراسة ضو (2024) باستخدام أسلوب الانحدار البسيط إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والتضخم.

أما بالنسبة للعلاقة بين عرض النقود والتضخم في الاقتصاد الليبي فإن نتائج الدراسات كانت متباينة، في دراسة (الفضيل والتركي، 2023) باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ VECM أظهرت نتائج القياس وجود أثر موجب لعرض النقود على التضخم في الأجلين القصير والطويل، بينما أظهرت دراسة (اشكاب وعليش، 2024) وجود علاقة طرفية بين عرض النقود والتضخم في الأجلين القصير والطويل، إلا أن أثر عرض النقود على التضخم كان ضعيفاً في الأجل الطويل، وبينت دراسة (الديغة وشادي، 2022) باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقد ومعدل التضخم في الأجل الطويل، ولكن توجد سببية ثنائية الاتجاه في الأجل القصير بين القيم المتباطئة لمتغير عرض النقد والتضخم، وفي دراسة (يوسف والشربيني، بدون)، التي استخدمت منهجية التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ VECM و سببية جرانجر Granger، تم التوصل إلى وجود علاقة توازنية إيجابية طويلة الأجل بين عرض النقود ومعدل التضخم، بالإضافة إلى علاقة سببية أحادية الاتجاه من عرض النقود إلى التضخم، وفي دراسة (عبد الله، 2022) باستخدام نموذج VAR، أظهرت أن صدمة في عرض النقود لها أثر طردي على معدل التضخم في المدى القصير، كذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، ولكن قدرة عرض النقود على تفسير التقلبات في التضخم محدودة في المدى القصير وتحسن في المدى الطويل، أما دراسة (أبوشيبة وخشيم، 2023)



باستخدام نموذج ARDL، فقد توصلت الدراسة إلى أن عرض النقود له آثار إيجابية على التضخم، لكن هذا التأثير ضعيف في المدى القصير والطويل. وتوصلت دراسة (الجروشي وأبوروي، 2017) باستخدام منهجية كمية تعتمد على تحليل المؤشرات والمقاييس الرياضية المستمدة من النظرية الاقتصادية لتحديد حالة الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي؛ إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني بشكل عام من عدم الاستقرار النقدي؛ بسبب عدم التناسب بين التغيرات في عرض النقود والتغيرات في الناتج الحقيقي غير النفطي. حيث أن النمو المتزايد في عرض النقود بشكل أكبر من النمو في الناتج الحقيقي غير النفطي، يمثل أحد العوامل الرئيسية المساهمة في عدم الاستقرار النقدي وارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد الليبي.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود تباين واختلاف بين الدراسات من حيث المتغيرات ذات العلاقة بالتضخم التي تم استخدامها في كل دراسة، ففي دراسة (الفضيل والتركي، 2023) شملت متغيرات عرض النقود وسعر الصرف في السوق الموازية، كذلك دراسة (اشكاب وعليلش، 2024) تضمنت متغيرات عرض النقود وسعر الصرف في السوق الموازية مع إضافة المستوى العام للأسعار العالمية، واستخدمت دراسة (الديغة وشادي، 2022) مجموعة شاملة من المتغيرات، بما في ذلك نمو الناتج المحلي الحقيقي، والوضع الأمني، والحصار الاقتصادي، بالإضافة إلى نسبة السيولة النقدية لدى الأفراد إلى إجمالي الثروة، أما دراسة (عليلش، 2023) فركزت بشكل أساسي على دور الإنفاق العام في التأثير على التضخم، مع الأخذ في الاعتبار الناتج المحلي الإجمالي ومستوى الطلب المحلي كمتغيرات تحكم، واستخدمت دراسة (الجبو، 2023) مجموعة من المتغيرات النقدية والمالية شملت الإنفاق العام، وعرض النقود، وأسعار الفائدة، إلى جانب نمو الناتج، واعتمدت دراسة (يوسف والشربيني، بدون تاريخ) على متغير أساسي فقط هو عرض النقود، واهتمت دراسة (ضو، 2024) بالإنفاق الحكومي كعامل رئيسي مؤثر على التضخم، مع تضمين النمو في الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تحكم، وجمعت دراسة (عبد الله، 2022) بين الإنفاق العام وعرض النقود كمتغيرات مؤثرة على التضخم، واعتمدت دراسة (أبو شيبه وخشيم، 2023) على مجموعة متنوعة من المتغيرات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، بما في ذلك الرسوم الجمركية، والإنفاق الحكومي، وسعر الصرف، بالإضافة إلى عرض النقود، واقتصر على دراسة (الجروشي وأبوروي، 2017) على متغيرات عرض النقود والناتج المحلي الحقيقي غير النفطي.

## 2.2 دراسات على الاقتصاديات الأخرى:

فيما يتعلق بالدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين التضخم وعلاقته بالإنفاق الحكومي وعرض النقود في الاقتصاديات الأخرى، فقد تنوعت هذه الدراسات من حيث نطاقها الجغرافي، حيث شملت اقتصادات نامية ومتقدمة مختلفة حول العالم وهي: البرازيل، وتنزانيا، ودول آسيوية ناشئة (الهند، والصين، وإندونيسيا)، ونيبال، وإيران، وغانا، ومنطقة اليورو، وباكستان، وإندونيسيا، كما تباينت من حيث الفترات الزمنية والمنهجية المتبعة في التحليل والأساليب القياسية المستخدمة.

فيما يخص أثر الإنفاق الحكومي على التضخم تظهر هذه الدراسات تبايناً ملحوظاً في تحديد أثر الإنفاق الحكومي على التضخم، مما يعكس طبيعة هذه العلاقة المعقدة والتي تتأثر بالمتغيرات والعوامل الاقتصادية والسياسية المختلفة، حيث تؤكد دراسة (Ruge-Murcia, 1999) في الاقتصاد البرازيلي باستخدام نموذج تحويلات ماركوف Markov Switching Model، وطريقة الاحتمال الأقصى الكامل FIML على وجود أثر تضخمي إيجابي مباشر للإنفاق الحكومي، خاصة عندما يتم تمويله من خلال طباعة النقود. حيث أن هذا التمويل يؤدي إلى زيادة عرض النقود، مما يرفع معدلات التضخم، كما تلعب توقعات الأفراد بشأن زيادة الإنفاق الحكومي دوراً في زيادة الضغوط التضخمية.

في المقابل أظهرت دراسة (Nguyen, 2018) على الاقتصادات الآسيوية الناشئة (الصين والهند وإندونيسيا)، وباستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ VECM وسببية Granger نتائج متباينة حسب كل اقتصاد دولة. ففي الصين، كان تأثير الإنفاق الحكومي سلبياً على التضخم على المدى القصير، مما يعني أن زيادة الإنفاق الحكومي قد تسهم في خفض التضخم مؤقتاً. أما في إندونيسيا والهند، فقد وجدت الدراسة تأثيراً إيجابياً للإنفاق الحكومي على التضخم في المدى القصير، مما يشير إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي قد ترفع معدلات التضخم في هذه الدول، ويؤكد هذا التباين على أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم تتأثر بطبيعة النظام الاقتصادي في كل دولة، وتوصلت دراسة (Yuliawan & Kara, 2023) باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون وسببية Granger إلى وجود أثر سلبي وكبير للإنفاق الحكومي على التضخم، وعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين في إندونيسيا. وكذلك وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه، حيث يؤثر الإنفاق الحكومي على معدل التضخم.

وتوصلت دراسة (Georgantopoulos & Tsamis, 2012) باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ ECM وسببية Granger إلى وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي والتضخم وعرض النقود في أندونيسيا، وأن تمويل الإنفاق الحكومي بالعجز والنمو الزائد لعرض النقود يسبب ضغوطاً تضخمية وأثر إيجابي على التضخم، وبينت نتائج اختبار السببية أن الإنفاق العام له تأثيرات مباشرة على النمو الاقتصادي وعرض النقود والتضخم.

ركزت دراسة (Mehraral, Soufianib & Rezaeic, 2016) في الاقتصاد الإيراني باستخدام تقنية الانحدار الانتقالي السلس Smooth Transition Regression على الطبيعة المشروطة للعلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم، حيث أوضحت الدراسة أن أثر الإنفاق الحكومي يعتمد على فترات نمو عرض النقود، ففي الفترات التي يشهد فيها عرض النقود نمواً منخفضاً، يكون تأثير الإنفاق الحكومي غير تضخمي أو منخفض. بينما في الفترات التي يشهد فيها عرض النقود نمواً مرتفعاً، يكون تأثير الإنفاق الحكومي تضخميًا ويسهم في ارتفاع معدلات التضخم. تشير هذه النتيجة إلى أن حالة الاستقرار النقدي تلعب دوراً حاسماً في تحديد تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم.



وأظهرت دراسة (Mehraral & Sujoudi, 2015) باستخدام أسلوب الاقتصاد القياسي البيزي Bayesian econometric approach ونموذج المتوسط البيزي BMA وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي على التضخم في إيران.

لم تركز دراسة (Makwandi & Raphael, 2018) بشكل مباشر على العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في تنزانيا، ولكنها سلطت الضوء على الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي والذي قد يؤثر بدوره على التضخم، ولكن اتجاه هذا التأثير يعتمد على الظروف الاقتصادية الأخرى، واستخدمت الدراسة منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ VECM.

كذلك لم تركز دراسة (Duodu, Baidoo, Yosif & Frimpong, 2022) على العلاقة المباشرة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في غانا، بل تم دراسة أثر عجز الموازنة على التضخم، بما أن الإنفاق الحكومي يسهم في عجز الموازنة، وباستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج تصحيح الخطأ VECM وسببية Granger توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي قد يسهم في ارتفاع التضخم من خلال تأثيره على عجز الموازنة.

في حين لم تجد دراسة (Adrison, 2002) باستخدام أسلوب الانحدار واختبار Wald أدلة قوية على أن التغيرات في الإنفاق الحكومي تؤثر بشكل كبير على معدل التضخم في أندونيسيا. بشكل عام، تظهر هذه الدراسات أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم ليست علاقة ثابتة ومباشرة، بل هي علاقة معقدة ومشروطة تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية.

فيما يخص أثر عرض النقود على التضخم، تشير بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين عرض النقود والتضخم، بمعنى أن زيادة عرض النقود تؤثر على ارتفاع معدلات التضخم، حيث وجدت دراسة (Ruge-Murcia, 1999) أن تمويل الإنفاق الحكومي من خلال طباعة النقود يؤدي إلى زيادة عرض النقود مما يرفع معدلات التضخم، وأوضحت دراسة (Mehraral, Soufianib & Rezaeic, 2016) أن أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في إيران يعتمد على فترات نمو عرض النقود، حيث يكون التأثير تضخيمياً في الفترات التي يشهد فيها عرض النقود نمواً مرتفعاً.

وتوضح دراسة (Eltis, 1983) باستخدام التحليل النظري لبعض البيانات الإحصائية والاتجاهات الاقتصادية، وذلك استناداً إلى المفاهيم الكينزية والنقدية البسيطة أن تمويل العجز من خلال زيادة عرض النقود هو أحد أهم الروابط بين الإنفاق العام والتضخم في بريطانيا، كما بينت دراسة (Mehraral & Sujoudi, 2015) وجود أثر إيجابي لنمو عرض النقود على معدلات التضخم في إيران، وتوصلت دراسة (Berger and Österholm, 2008) باستخدام نماذج VAR البيزية Bayesian Vector Autoregressive إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي قوي لنمو عرض النقود على معدلات التضخم في منطقة

اليورو، كما توصلت دراسة (Stylianou, Nasir & Wagas, 2024) باستخدام نموذج ARDL على وجود علاق طردية وتكامل مشترك طويل وقصير الأجل بين التضخم وعرض النقود في باكستان.

في المقابل، تشير دراسات أخرى إلى وجود علاقة عكسية أو أكثر تعقيداً بين عرض النقود والتضخم، توصلت دراسة (Joshi, 2021) باستخدام نموذج ARDL نموذج تصحيح الخطأ VECM إلى وجود علاقة عكسية وطويلة الأجل بين عرض النقود والتضخم في نيبال، وفي دراسة (Duodu, 2020) Baidoo & Frimpong، في غانا تبين أن عرض النقود له تأثير سلبي على التضخم.

دراسات أخرى مثل: (Hussain & Zafar, 2018) أظهرت وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التضخم وعرض النقود في باكستان باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ VECM وسببية جرانجر، مما يعني أن التضخم قد يؤثر على عرض النقود، والعكس صحيح، ودراسة (Adrison, 2002) في إندونيسيا توصلت إلى عدم وجود أدلة قوية على أن التغيرات في عرض النقود تؤثر بشكل كبير على معدل التضخم.

### 3. إسهام هذه الدراسة بالمقارنة مع الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين عرض النقود والإنفاق الحكومي والمستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، بما يلي:

- أولاً: الجانب السياسي: كونها تبنت فترة زمنية تضمنت ثلاثة مراحل سياسية مرت بها البلاد وهي: مرحلة الحكم الملكي خلال الستينيات، مرحلة الحكم ما بعد الأول من سبتمبر عام 1969 إلى عام 2010، ومرحلة الحكومات الانتقالية ابتداءً من السابع عشر من فبراير عام 2011 إلى عام 2024.
- الثاني: الجانب الاقتصادي: إن فترة الدراسة شملت مراحل ونقاط تحول مهمة في تاريخ الوضع الاقتصادي الليبي، حيث شهدت العديد من الأحداث والتطورات الاقتصادية، يمكن تلخيصها في المراحل التالية:

- المرحلة الأولى: منذ اكتشاف النفط وبداية تصديره في الستينيات وحتى منتصف الثمانينيات، حيث شهدت هذه الفترة تنفيذ مجموعة من الخطط والبرامج التنموية واتباع التخطيط المركزي الشامل فيما عرف بخطط التحول الاقتصادي والاجتماعي.

- المرحلة الثانية: وهي الفترة الممتدة من منتصف الثمانينيات تقريباً وحتى عام 2000، وهي الفترة التي شهدت حدوث انخفاض في أسعار النفط وتوقف العمل بالخطط والبرامج التنموية وفرض قيود على التجارة والنقد الأجنبي، بالإضافة إلى تعرض البلاد لعقوبات اقتصادية.

- المرحلة الثالثة: وهي الفترة الممتدة من العام 2001 وحتى 2010، والتي شهدت تحسن أسعار النفط ورفع العقوبات الاقتصادية والقيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية شملت تحرير التجارة ورفع القيود على الصرف الأجنبي والعودة إلى منهج التخطيط الاقتصادي وتنفيذ بعض البرامج والخطط التنموية.
- المرحلة الرابعة: بدأت منذ عام 2011، حيث شهدت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي، وتوقف تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، وقد نتج عن ذلك العديد من الآثار السلبية التي انعكست على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

#### 4. القياس الاقتصادي لنموذج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليل السلاسل الزمنية من خلال استخدام بيانات سنوية لمتغيرات الدراسة المراد صياغة وتقدير نموذج قياسي لها، والجدير بالذكر في هذا الخصوص أن المدى الزمني لهذه المتغيرات قد شمل الأعوام من عام 1962 إلى عام 2024. وتأسيساً على ذلك تمت صياغة النموذج القياسي لمعرفة تأثير عرض النقود بالمفهوم الضيق ( $M_1$ )، والإنفاق الحكومي ( $G$ )، على المستوى العام للأسعار ( $CPI$ ) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة محل الدراسة.

#### 1.4 صياغة النموذج والتعريف بالمتغيرات محل الدراسة:

تضمنت هذه الدراسة هدفاً رئيسياً مفاده التعرف على قوة تأثير عرض النقود بالمفهوم الضيق ( $M_1$ ) باعتباره أحد متغيرات السياسة النقدية، والإنفاق الحكومي ( $G$ ) باعتباره متغيراً من متغيرات السياسة المالية، على المستوى العام للأسعار ( $CPI$ ) في الاقتصاد الليبي، واستناداً على ذلك فإنه من الممكن صياغة نموذج الدراسة في شكله الرياضي حسب الدالة التالية:

$$CPI = F(M_1, G)$$

حيث:

$CPI$ : يمثل المستوى العام للأسعار معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2008).

$M_1$ : يمثل عرض النقود بالمفهوم الضيق.

$G$ : يمثل الإنفاق الحكومي.

عليه، فإن الشكل القياسي للنموذج الرياضي أعلاه، يمكن صياغته بالصورة التالية:

$$CPI_t = \alpha + \beta_1 M_{1t} + \beta_2 G_t + \epsilon_t$$

حيث:

$\alpha$ : تمثل المعلمة الثابتة.

$\beta_2, \beta_1$ : تمثل معاملات المتغيرات المستقلة.

$\varepsilon_t$ : تمثل الحد العشوائي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تم احتساب اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات الدراسة بهدف الحصول على بيانات مستقرة تسهم في تحسين جودة مخرجات عملية تقدير النموذج القياسي، من حيث استقراره وخلوه من المشاكل القياسية. ولتقدير النموذج سيتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag.

ومن المتوقع بحسب ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، وما يفرضه المنطق الاقتصادي بشكل عام، إن إشارة معلمي المتغيرين المستقلين ستكون موجبة، أي تربطهما علاقة طردية بالمتغير الاقتصادي التابع، وهذا يعني أن تغيرات كل من الرقم القياسي للأسعار وعرض النقود بالمفهوم الضيق والإنفاق الحكومي تكون في نفس الاتجاه.

#### 2.4 مصادر البيانات:

لغرض الحصول على نتائج تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية، فقد تم الاعتماد على المنشورات الصادرة عن الجهات الحكومية الرسمية المحلية، في تجميع بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، والتي تمثلت في نشرات الحسابات القومية الصادرة عن وزارة التخطيط، والتقارير والنشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بأعدادها المختلفة، ومنشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي.

#### 3.4 الاختبارات القياسية وتقدير النموذج:

##### 1.3.4 اختبار استقرار متغيرات الدراسة:

أظهرت نتائج تطبيق اختباري Phillips-Perron و Augmented Dickey-Fuller (ADF) المبينة في الجدول رقم (1)، عدم خلو جميع متغيرات الدراسة والمتمثلة في المستوى العام للأسعار (PP)، (سنة الأساس 2008)، عرض النقود الإسمي بالمفهوم الضيق، والإنفاق الحكومي بالأسعار الجارية، من جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة عند مستوياتها (At Level)، فمن ناحية أخرى تلاشى جذر الوحدة من السلاسل الزمنية الممثلة لمتغيرات الدراسة أي أنها استقرت عند أخذ الفرق الأول (At First Difference).

## الجدول رقم (1) نتائج اختبارات الكشف عن جذر الوحدة

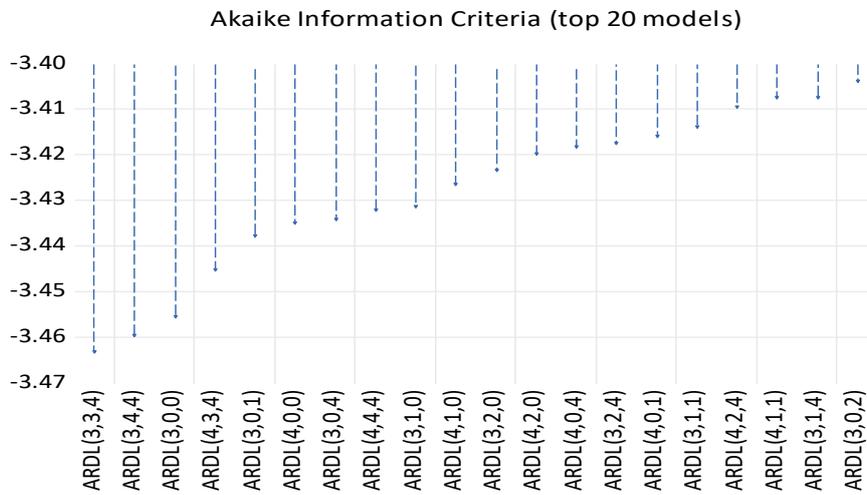
Models	Augmented Dickey-Fuller (ADF)						Phillips-Perron (PP)					
	At Level			At First Difference			At Level			At First Difference		
	CPI	M <sub>1</sub>	G	CPI	M <sub>1</sub>	G	CPI	M <sub>1</sub>	G	CPI	M <sub>1</sub>	G
With constant	-0.7907	-3.3809**	-2.0546	-4.1660***	-5.8011***	-8.6321***	-0.6272	-2.7292*	-2.1039	-2.5889**	-3.6999***	-7.6462***
With Constant and Trend	-3.0744	-2.7669	-2.6825	-4.1432***	-6.3119***	-8.7567***	-2.0647	-2.6367	-2.6671	-3.4206*	-6.5413***	-8.7038***
Without Constant and Trend	2.3710	5.8421	2.5384	-2.6165***	-1.9375*	-7.4869***	3.7951	3.3505	2.4326	-3.4483**	-6.0442***	-8.5900***

Notes: (\*) Significant at the 10%; (\*\*) Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1%. and ( ) Not Significant  
المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

## 2.3.4 اختبار فترات الإبطاء المناسبة لمتغيرات الدراسة:

من خلال تطبيق معيار Akaike Information Criteria (AIC)، لاختيار فترات الإبطاء المناسبة لمتغيرات الدراسة، أظهرت النتائج بأن الفترات (4, 3, 3) ARDL هي أنسب فترات إبطاء لتقدير النموذج القياسي للدراسة.

## الشكل رقم (1) مخرجات معيار AIC لاختيار فترات الإبطاء المناسبة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

## 3.3.4 اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test:

بلغت قيمة F-Statistic الناتجة من تطبيق اختبار الحدود للتكامل المشترك - كما هو موضح بالجدول رقم (2) - ما يقارب 5.6076، وعند مقارنة هذه القيمة بالقيم الحرجة الواردة بالجدول رقم (3) لذات الاختبار، يتضح أنها تتعدى قيمة الأعلى عند المستويين 1% و 5%، مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك Cointegration بين متغيرات النموذج المقدر.

## الجدول رقم (2) قيمة F المحسوبة لاختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

Test Statistic	Value
F-statistic	5.607635

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

## الجدول رقم (3) القيم الحرجة لاختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

Sample Size	10%		5%		1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
55	2.748	2.405	2.202	4.100	4.610	5.562
60	2.728	2.465	2.288	4.070	4.558	5.500
Asymptotic	2.620	2.350	2.100	2.970	4.120	5.000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

### 4.3.4 نتائج تقدير نموذج الدراسة في المدى الطويل:

بالنظر إلى نتيجة Bounds Test والتي تشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فإنه يمكن القول أن العلاقة بينها هي علاقة توازنية طويلة المدى، فمن خلال النظر لنتائج تقدير نموذج الدراسة في المدى الطويل (الوردة بالجدول رقم (4)) يُلاحظ أن علاقة المتغيرين المستقلين (عرض النقود بالمفهوم الضيق والإنفاق العام) بالمتغير التابع (المستوى العام للأسعار)، ذات معنوية إحصائية عند مستوى 5%، ومن الناحية الاقتصادية يُلاحظ أن إشارة معلمة متغير عرض النقود بالمفهوم الضيق ( $M_1$ ) جاءت موجبة أي متوافقة مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، وهذا يدل على طردية العلاقة بينه وبين المستوى العام للأسعار (CPI) خلال فترة الدراسة، حيث تشير النتائج إلى زيادة عرض النقود بالمفهوم الضيق بنسبة 1% ستؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر مقدارها تقريباً 1.0173%، وهذا يدل على كبر مرونة المستوى العام للأسعار تجاه التغيرات في عرض النقود بالمفهوم الضيق.

في المقابل فإن إشارة معلمة متغير الإنفاق الحكومي (G) ظهرت سالبة خلال فترة الدراسة، حيث تشير نتائج التقدير أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% ستؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار بنسبة 0.6093%، وهذا يدل على صغر مرونة المستوى العام للأسعار تجاه التغيرات في الإنفاق الحكومي، وهذا بطبيعة الحال منافٍ لما ورد في النظرية الاقتصادية، التي تنص على طردية العلاقة بين المتغيرين.

من خلال ما ذكر أعلاه، يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

أ. إن زيادة عرض النقود بالمفهوم الضيق بصورة غير مدروسة وغير منطقية سيؤدي بدون شك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وطالما أن مرونته كبيرة لهذه الزيادة، فإن ارتفاع الأسعار سيكون بشكل أكبر، وهذا ما لوحظ خلال الأعوام العشر الماضية، حيث فقدت الثقة في المصارف نظراً للظروف السياسية

والاقتصادية والأمنية غير المستقرة، منها على سبيل المثال لا الحصر: الانقسام السياسي والمؤسسي، تعدد الحكومات، طباعة العملة خارج نطاق الجهاز المصرفي، مشاكل نقص السيولة النقدية في المصارف التجارية، الحروب، وما إلى ذلك من أسباب عدم الاستقرار، فضلا عن عدم وجود سياسات واضحة من المصرف المركزي فيما يخص إدارة السياسة النقدية، كل تلك الظروف والعوامل كانت كفيلة بتلاشي ثقة المواطنين في المصارف التجارية.

ب. بالنسبة للإنفاق الحكومي، وكما أظهرت النتائج أعلاه، أن علاقته سالبة بالمستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وعلى الرغم من مخالفة هذه النتيجة للمنطق الاقتصادي، إلا أن هناك ما يبررها بالنسبة لواقع الاقتصاد في ليبيا، حيث يرجع ذلك لمجموعة من الأسباب لعل من أهمها ما يلي:

- كانت فترة الثمانينات والتسعينات حبلى بالأحداث الاقتصادية التي أثرت سلباً على الاقتصاد الليبي، حيث انخفضت أسعار النفط في فترة الثمانينات إلى مستويات غير مسبوقة، وهو ما أدى إلى إيقاف العمل بنظام الخطط الاقتصادية، وبدء العمل بنظام الميزانيات السنوية، ومن آثار ذلك توقف بعض المشروعات التنموية وإلغاء بعضها الآخر، حيث كانت السياسة العامة للدولة في ذلك الوقت متجهةً نحو ترشيد الإنفاق الحكومي وتخفيضه إلى أقل ما يمكن، كما أن ذلك صاحبه مجموعة من الإجراءات التي تمثلت في فرض قيود كمية على الواردات والعمل بنظام الموازنة الاستيرادية، كذلك تم فرض قيود على الصرف الأجنبي، وهو ما أدى إلى ظهور وتنامي السوق السوداء للنقد الأجنبي، هذا بالإضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي فرض على ليبيا، كل هذا كان كفيل بارتفاع مستويات الأسعار التي صاحبت انخفاض مستويات الإنفاق الحكومي بشكل عام في تلك الفترة.
- أما الفترة من عام 2000 إلى عام 2010، فقد شهدت أحداثاً اقتصادية تعاكس تماما لما ذكر في النقطة السابقة، حيث تم رفع الحصار الاقتصادي، وإلغاء القيود الكمية على الواردات وإيقاف العمل بنظام الموازنة الاستيرادية، هذا بالإضافة إلى إلغاء القيود على النقد الأجنبي وتوحيد سعر الصرف والقضاء على السوق السوداء، كل ذلك كان له أثرٌ إيجابيٌ على الاقتصاد الليبي، خصوصاً على المستوى العام للأسعار الذي انخفض بشكل واضح خلال هذه الفترة، حيث بلغت معدلات التضخم في العديد من السنوات قيماً سالبة، ونظراً لارتفاع الإيرادات الحكومية نتيجة لارتفاع أسعار النفط لمستويات غير مسبوقة، فإن الإنفاق الحكومي كذلك شهد في العموم ارتفاعات متواصلة.
- أما بعد عام 2011، فقد شهد الاقتصاد الليبي العديد من الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية كان لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها: الإنفاق الحكومي والمستوى العام للأسعار، حيث أدت الإغلاقات المتواصلة للحقول النفطية، وتوقف الصادرات النفطية تبعاً لذلك، إلى انخفاض الإيرادات الحكومية ومن ثم انخفاض الإنفاق الحكومي في العديد من الأعوام، في المقابل وكنتيجة لارتفاع سعر الصرف الأجنبي في السوق السوداء إلى مستويات

لم تتحقق من قبل، نظراً لعدم قدرة مصرف ليبيا المركزي على تلبية الطلب المتزايد على النقد الأجنبي كنتيجة لبعض السياسات التي اتخذت من قبله، حدثت ارتفاعات متواصلة في المستوى العام للأسعار.

- سياسات الدعم السلعي ودعم المحروقات له دوره المؤثر في زيادة الإنفاق الحكومي وانخفاض المستوى العام للأسعار خصوصاً في فترات الاستقرار.
- إن المتتبع للاقتصاد الليبي يلاحظ ارتفاع صارخ في قيمة الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2021-2024، بالتزامن مع ارتفاع المستوى العام للأسعار عموماً لنفس الفترة الزمنية، إلا أن طردية العلاقة هذه ليس لها تأثير على كامل فترة الدراسة.

#### الجدول رقم (4) نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M1(-1)	1.017293	0.126133	8.065263	0.0000
G(-1)	-0.609333	0.142360	-4.280220	0.0001
C	0.639572	0.320156	1.997686	0.0506

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

#### 5.3.4 نتائج تقدير نموذج الدراسة في المدى القصير:

يوضح الجدول رقم (5) النتائج المتحصل عليها في من تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة في المدى القصير، حيث يمكن ملاحظة أن الإشارة الخاصة بالمعلمة المُعبّرة عن معامل تصحيح الخطأ سالبة وتساوي -0.1050 تقريباً، وهذا يشير إلى أن العلاقة بين متغيرات الدراسة هي علاقة توازنية في المدى القصير في اتجاهها نحو المدى الطويل، ومن خلال القيمة المذكورة يمكن القول إن سرعة التعديل تعتبر ضعيفة وذلك ببلوغها حوالي 10.5%، وبذلك فإن عملية تصحيح التوازن من المدى القصير ناحية المدى الطويل تحتاج إلى مدى زمني قدره تقريباً 9 سنوات و5 أشهر.

## الجدول رقم (5) نتائج تقدير النموذج في الأجل القصير Conditional Error Correction

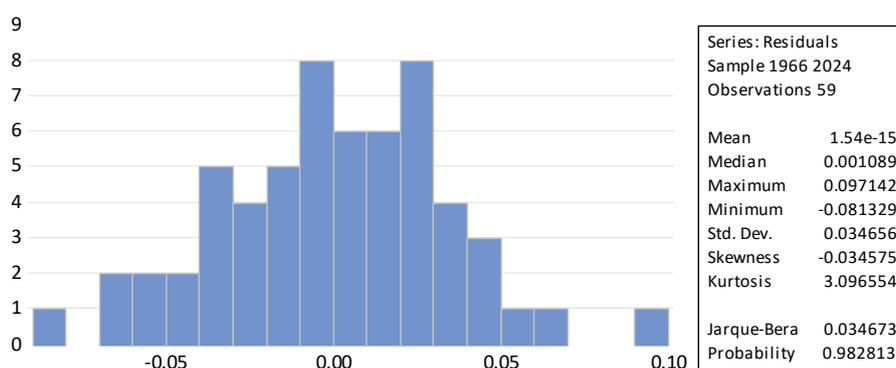
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.105001	0.021481	-4.888088	0.0000
CPI(-1)	0.900151	0.112723	7.985546	0.0000
CPI(-2)	-0.345743	0.104814	-3.298636	0.0018
M1	0.122748	0.038380	3.198216	0.0024
M1(-1)	-0.077916	0.044627	-1.745962	0.0871
M1(-2)	-0.091474	0.043529	-2.101446	0.0408
G	-0.057664	0.016232	-3.552390	0.0009
G(-1)	0.020366	0.020490	0.993911	0.3251
G(-2)	0.028123	0.019117	1.471102	0.1477
G(-3)	0.060435	0.017507	3.451953	0.0012
R-squared	0.750931	Mean dependent var	0.059956	
Adjusted R-squared	0.705183	S.D. dependent var	0.069441	
S.E. of rearsion	0.037705	Akaike info criterion	-3.564801	
Sum squared resid	0.069660	Schwarz criterion	-3.212676	
Log likelihood	115.1616	Hannan-Quinn criter.	-3.427346	
F-statistic	16.41471	Durbin-Watson stat	2.143556	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

## 6.3.4 نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة:

من خلال تطبيق اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي، يتضح من النتائج الواردة بالشكل رقم (2)، أن قيم المتغير العشوائي تتبع التوزيع الطبيعي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال P. Value للاختبار المذكور حيث بلغت قيمتها 0.9828 تقريباً وهي غير ذات معنوية عند مستوى 5%.

## الشكل رقم (2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

وللكشف عن مشكلتي الارتباط التسلسلي Serial Correlation وتغاير التباين Heteroscedasticity، تم توالياً تطبيق الاختبارات LM Test، ARCH، و-Breusch-Pagan، Godfrey، حيث أظهرت النتائج الواردة بالجدول (6)، (7)، و(8)، أن قيم معامل الإزجاج خالية من المشكلتين محل الاختبار.

## الجدول رقم (6)

## نتيجة اختبار LM Test للكشف عن مشكلة الارتباط التسلسلي Serial Correlation

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	1.087764	Prob. F(1,45)	0.3025
Obs*R-squared	1.392519	Prob. Chi-Square(1)	0.2380

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

## الجدول رقم (7)

## نتيجة اختبار ARCH للكشف عن مشكلة تغير التباين Heteroscedasticity

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.383899	Prob. F(1,56)	0.1282
Obs*R-squared	2.368224	Prob. Chi-Square(1)	0.1238

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

## الجدول رقم (8)

## نتيجة اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للكشف عن مشكلة تغير التباين Heteroscedasticity

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.604951	Prob. F(12,46)	0.8267
Obs*R-squared	8.041872	Prob. Chi-Square(12)	0.7818
Scaled explained SS	5.124421	Prob. Chi-Square(12)	0.9537

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

## 7.3.4 اختبار التوصيف العام لنموذج الدراسة:

تشير نتائج اختبار Ramsey RESET test الواردة بالجدول رقم (9) إلى أن قيمة P. Value للاختبارين t-statistics و F-statistics غير ذات معنوية، وهذا يقود إلى نتيجة مفادها أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم سلامة توصيفه.

## الجدول رقم (9) نتيجة اختبار سلامة توصيف النموذج المقدر Ramsey RESET test

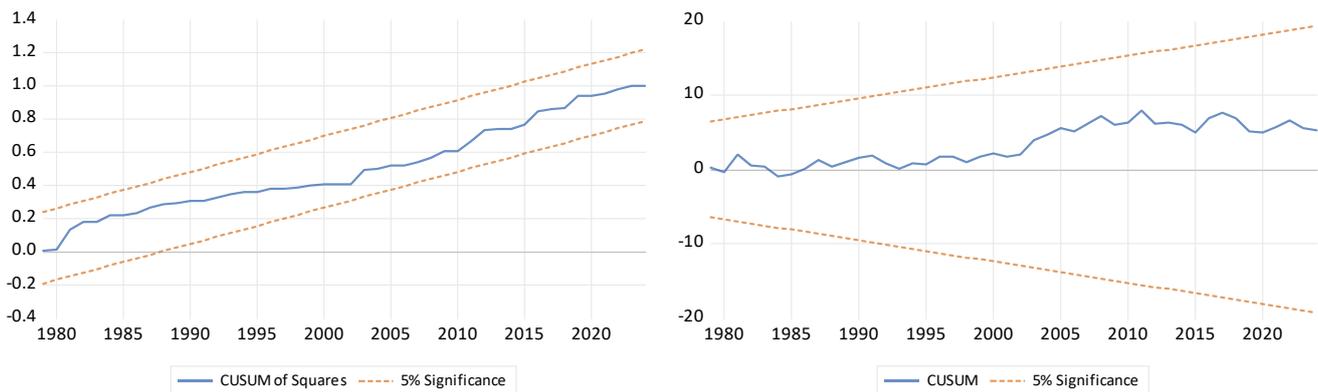
	Value	df	Probability
t-statistic	0.652123	45	0.5176
F-statistic	0.425265	(1, 45)	0.5176
Likelihood ratio	0.554951	1	0.4563

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

## 8.3.4 اختبار استقرارية هيكل النموذج المقدر:

بهدف التأكد من استقرار هيكل نموذج الدراسة تم الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي لقيم الحد العشوائي CUSUM، واختبار المجموع التراكمي لمربعات قيم الحد العشوائي CUSUM of Squares، وكما هو ملاحظ من الشكل رقم (3)، إن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم الاستقرار الهيكلي، حيث يتضح ذلك من خلال تواجد خطي الاختبارين داخل نطاق الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

## الشكل رقم (3) نتائج اختبائي استقرار هيكل النموذج المقدر CUSUM و CUSUM of Squares



المصدر: مخرجات برنامج Eviews.

## 5. نتائج الدراسة:

بناءً على ما تمت مناقشته سابقاً، يمكن صياغة النتائج التي توصلت إليها الدراسة كما يلي:

- 1- أظهرت نتائج اختبار الحدود Bounds Test وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة.
- 2- يرتبط عرض النقود بالمفهوم الضيق بعلاقة طردية وذات معنوية إحصائية مع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2024)، وهذا متوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، في حين كانت علاقة الإنفاق الحكومي بالمستوى العام للأسعار لنفس الفترة الزمنية علاقة سالبة وذات معنوية إحصائية، وهذا بطبيعة الحال مخالف للمنطق الاقتصادي الذي يفترض طردية العلاقة بينهما، ولكن خصوصية الاقتصاد الليبي جعلت لهذه العلاقة ما يبررها، وهو ما تم ذكره في متن الدراسة.
- 3- إن مرونة المستوى العام للأسعار اتجاه التغيرات في عرض النقود بالمفهوم الضيق كبيرة وموجبة، وفي المقابل فإن مرونة المستوى العام للأسعار اتجاه التغيرات في الإنفاق الحكومي صغيرة وسالبة.
- 4- ترتبط متغيرات الدراسة المتمثلة في المستوى العام للأسعار، عرض النقود بالمفهوم الضيق، والإنفاق الحكومي، بعلاقة توازنية قصيرة المدى باتجاهها نحو التوازن في المدى الطويل، ولكن سرعة التصحيح

- نحو التوازن في المدى الطويل بطيئة نسبياً، حيث بلغ معدل التصحيح 10.5% سنوياً، مما يعني أن الوصول إلى التوازن الكامل يستغرق حوالي 9 سنوات و5 أشهر.
- 5- عدم معاناة النموذج من المشكلات القياسية، حيث لم يظهر أي اختلالات، مثل: عدم اتباع المتغير العشوائي للتوزيع الطبيعي، الارتباط الذاتي Serial Correlation، ومشكلة تغير التباين Heteroscedasticity، وفقاً لنتائج الاختبارات التشخيصية المستخدمة.
- 6- أكدت نتائج اختبار Ramsey RESET test أن نموذج الدراسة سليم من حيث الصياغة.
- 7- أكدت اختبارات CUSUM و CUSUM of Squares استقرار هيكل النموذج المقدر، مما يشير إلى تناسق نتائج المدى القصير والطويل وعدم وجود تغيرات هيكلية جوهرية خلال فترة الدراسة.

## المراجع

## أولاً: المراجع باللغة العربية

- أبوشيبية، يونس الطيب وخشيم، رضا. (2023). تحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية ومعدلات التضخم في ليبيا من خلال منهجية (ARDL) للفترة (2000-2018). *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، 10(2)، 43-64.
- اشكاب، عبد الله وعبد الحميد، الفضيل (2024). أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2024 Q1). *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، 11(2)، 417-441.
- اشكاب، عبد الله وعليش، مفتاح (2024). محددات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2015/01-2022/12). *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، 11(1)، 317-330.
- الجبو، سامي. (2022). أثر تغير النفقات العامة على التضخم: دراسة الحالة الليبية خلال الفترة (1990-2022). *مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية*، 3(3)، 123-184.
- الجروشي، علي وأبوروي، رمضان. (2017). تحليل حالة الاستقرار النقدي وأثرها على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014). *مجلة علوم وتقنيات - العلوم الإنسانية*، 1(1)، 60-77.
- الدامي، بدر. (2018). اختبار التكامل المشترك والعلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم: حالة الاقتصاد الليبي. *مجلة البحوث المالية والاقتصادية*، 3(3)، 41-59.
- الدبغة، عبد الله وشادي، سليم. (2022). العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في ليبيا باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR)، *مجلة البيان العلمية المحكمة*، 13، 138-156.
- ضو، عادل. (2024). أثر الإنفاق المحلي وعرض النقود على التضخم والنمو في الناتج المحلي الإجمالي. *مجلة البيان العلمية المحكمة*، 8(8)، 109-125.
- عبد الله، احميده مجهود. (2022). أثر صدمات الإنفاق العام وعرض النقود على التضخم: دراسة قياسية - للفترة الزمنية (2000-2020). *مجلة البحوث المالية والاقتصادية*، 7(2)، 166-184.
- عليش، مفتاح. (2023). أثر الإنفاق العام على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2020). *مجلة الساتل العلمية المحكمة*، 17(23)، 1-24.
- الفضيل، عبد الحميد والتركي، عياد. (2023). تحليل وقياس محددات التضخم النقدية في الاقتصاد الليبي. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، 10(1)، 232-257.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2010)، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006).
- وزارة التخطيط الليبية، نشرة الحسابات القومية، أعداد مختلفة.

يوسف، محمد، الشربيني، إبراهيم والحاسي، سند (بدون). أثر تغيرات عرض النقود على معدل التضخم في ليبيا: دراسة قياسية باستخدام نموذج VECM. *مجلة التجارة والتمويل*، (2)، 66-87.

### ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Adrison, V. (2002). The effect of money supply and government expenditure shock in Indonesia: Symmetric or asymmetric? (Working Paper 02-18). *Andrew Young School of Policy Studies*, Georgia State University.
- Berger, H., & Österholm, P. (2008). Does Money Growth Granger-Cause Inflation in the Euro Area? Evidence from Out-of-Sample Forecasts Using Bayesian VARs (IMF Working Paper WP/08/53). International Monetary Fund.
- Duodu, E., Baidoo, S. T., Yusif, H., & Frimpong, P. B. (2022). Money supply, budget deficit and inflation dynamics in Ghana: An empirical investigation. *Cogent Business & Management*, 9(1), 2043810.
- Eltis, W. (1983). The interconnection between public expenditure and inflation in Britain. *The American Economic Review*, 73(2), 291-296.
- Emad A. Moosa & Khalid Al-Saad & Ibrahim N. Khatatbeh, (2024). "The Quantity Theory of Money, Quantitative Easing and the Missing Inflation Phenomenon." *Journal of Central Banking Theory and Practice*, Central bank of Montenegro, vol. 13(2), pages 71-88.
- Georgantopoulos, A. G., & Tsamis, A. D. (2012). The Relationship between Money Supply, Prices and Government Expenditures and Economic Growth: A Causality Analysis for the Case of Cyprus. *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*, 5(3), 115-128.
- Hussain, M. I., & Zafar, T. (2018). The Interrelationship between Money Supply, Inflation, Public Expenditure and Economic Growth. *European Online Journal of Natural and Social Sciences*, 7 (1), 1-24.
- Jackson, Emerson Abraham (2024): Economic Theory of Inflation, ZBW – Leibniz Information Centre for Economics, Kiel, Hamburg.
- Joshi, U. L. (2021). Effect of Money Supply on Inflation in Nepal: Empirical Evidence from ARDL Bounds Test. *International Research Journal of MMC*, 2(1), 84-98.
- Makwandi, J., & Raphael, G. (2021). The impact of government expenditure, money supply and inflation on economic growth in Tanzania. *International Research Journal of MMC (IRJMMC)*, 2(1), 84-97.
- Mehrara, M., & Sujoudi, A. (2015). The relationship between money, government spending and inflation in the Iranian economy. *International Letters of Social and Humanistic Sciences*, 51, 89-94.
- Mehrara, M., Behzadi Soufiani, M., & Rezaei, S. (2016). The Impact of Government Spending on Inflation through the Inflationary Environment, *STR approach. World Scientific News*, 37, 153-167.
- Nguyen, T. D. (2018). Impact of Government Spending on Inflation in Asian Emerging Economies: Evidence from India, China, and Indonesia. *Singapore Economic Review*, 63(1), 1650033.
- Ruge-Murcia, F. J. (1999). Government expenditure and the dynamics of high inflation. *Journal of Development Economics*, 58(2), 333-358.
- Stylianou, T., Nasir, R., & Waqas, M. (2024). The relationship between money supply and inflation in Pakistan. *PLoS ONE*, 19(3), e0301257.
- Yuliawan, Y., & Kara, M. (2023). Government expenditure and inflation (Empirical study using Granger causality in Indonesia 2000-2021). *ASIAN JOURNAL OF ECONOMICS AND BUSINESS MANAGEMENT*, 2023, 2 (1), 495 – 505.